

الرباط، 19 مارس 2024

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 19 مارس اجتماعه الأول برسم سنة 2024.
2. خلال هذه الجلسة، تدارس المجلس تطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية للبنك على المدى المتوسط. وسجل، على وجه الخصوص، صمود الاقتصاد العالمي بشكل عام في 2023، رغم التشديد النقدي والتوترات الجيوسياسية، وكذا تراجع الضغوط التضخمية بوتيرة أسرع مما كان متوقعا.
3. وعلى الصعيد الوطني، وبعد التباطؤ المسجل في 2023، من المتوقع أن يتحسن النمو غير الفلاحي تدريجيا، مدعوما بالخصوص بالاستثمارات العمومية، في حين لا يزال الإنتاج الفلاحي متأثرا بتوالي سنوات الجفاف وبتفاقم الإجهاد المائي.
4. وبالنسبة للتضخم المحلي، فبعد ذروة 10,1% المسجلة في فبراير 2023، انخرط في الانخفاض ليعود إلى 3,4% في دجنبر وأنهى بذلك سنة 2023 بمتوسط 6,1% بعد 6,6% في 2022. ويرتقب أن يواصل تباطؤه إلى 2,2% هذه السنة وإلى 2,4% في 2025. واتخذ مكونه الأساسي مسارا مماثلا، حيث انتقل من 6,6% في 2022 إلى 5,6% في 2023، ويتوقع أن يبلغ حوالي 2,3% هذه السنة وفي 2025.
5. وسجل المجلس أيضا أنه، بعد فصلين متتاليين من الانخفاض، عرفت توقعات التضخم على المدى المتوسط شبه استقرار في الفصل الأول من سنة 2024، كما يتضح من خلال الاستقصاء الفصلي الذي ينجزه بنك المغرب لدى خبراء القطاع المالي. وعلى مستوى انتقال قرارات السياسة النقدية، سجلت أسعار الفائدة على القروض في الفصل الأخير من سنة 2023 استقرارا، ليظل مجموع الارتفاع المسجل منذ بداية التشديد النقدي عند 112 نقطة أساس مقابل 150 نقطة بالنسبة لسعر الفائدة الرئيسي. وهم هذا الارتفاع بشكل أكبر المقاولات مقارنة بالأفراد وكان أقل بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمقاولات الكبرى.
6. وسجل المجلس كذلك الشكوك القوية التي تحيط بالتوقعات الاقتصادية وتطور التضخم، ارتباطا، على الصعيد الدولي، بالتوترات الجيوسياسية وإجراء الانتخابات في العديد من الدول، وعلى المستوى الوطني، بالأوضاع المناخية والإجهاد المائي.
7. وبناء على كافة هذه المعطيات، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي والمحدد في 3% لا يزال ملائما لتعزيز تثبيت توقعات التضخم ودعم عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار. وبالتالي، قرر الإبقاء عليه دون تغيير مع مواصلة تتبع تطور الظرفية الاقتصادية والتضخم عن كثب.
8. وفي الأسواق الدولية للمواد الأولية، يبقى تطور أسعار الطاقة محاطا بشكوك قوية، تغذيها التوترات الجيوسياسية واضطرابات النقل البحري في البحر الأحمر. ويرتقب أن ينتقل سعر خام البرنت من 82,2 دولار للبرميل في 2023 إلى 81,2 دولار في المتوسط هذه السنة، نظرا لتباطؤ الطلب العالمي ونمو عرض الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك (OPEP)، قبل أن

يرتفع إلى 84,5 دولار في عام 2025. وفيما يخص أسعار المواد الغذائية، فبعد الانخفاض القوي المسجل في 2023، يتوقع أن يعرف مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (FAO) تراجعاً جديداً بنسبة 3,7% في 2024، قبل أن يرتفع بنسبة 4,4% في 2025. أما بالنسبة للفوسفات المغربي ومشتقاته، فيتوقع أن يتراجع سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم من 589 دولار للطن في 2023 إلى 543 دولار في 2024، قبل أن يرتفع إلى 575 دولار في 2025. ويرتقب أن يتدنى سعر الفوسفات الخام من 271 دولار للطن إلى 197 دولار ثم إلى 162 دولار على التوالي.

9. في هذا السياق، من المتوقع أن يواصل التضخم تباطؤه في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يرتقب أن ينتقل من 4,1% في 2023 إلى 2,9% في 2024 ثم إلى 2,6% في 2025، نتيجة لتدني مكونه الأساسي وأسعار الطاقة. وفي منطقة الأورو، من المتوقع أن يتباطأ من 5,4% في 2023 إلى 2,3% في 2024 ثم إلى 1,9% في 2025، بفضل استمرار تأثير التشديد النقدي.

10. وفيما يخص قرارات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، حافظ البنك المركزي الأوروبي في 7 مارس على أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الرابعة على التوالي ويعتزم وضع حد لعمليات إعادة الاستثمار في إطار برنامج شراء الأصول الطارئ لمواجهة جائحة كوفيد بنهاية سنة 2024. على نفس المنوال، وعلى أثر اجتماعه المنعقد يومي 30 و31 يناير، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في [5,25%-5,50%] للمرة الرابعة على التوالي وأشار إلى أنه سيواصل تقليص مقتنياته من سندات الخزينة ومن السندات المستندة إلى رهون عقارية.

11. وفيما يتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي، ففي تظل محاطة بشكوك قوية. ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة من 2,5% في 2023 إلى 1,8% في 2024 وإلى 1,3% في 2025، وفي منطقة الأورو، يرتقب أن يظل منخفضاً عند مستوى 0,9% في 2024، قبل أن يتسارع إلى 1,9% في 2025. وفي أبرز البلدان الصاعدة، يتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد في الصين من 5,2% في 2023 إلى 4,5% هذه السنة وأن يستقر في 4,7% في 2025، متأثراً باستمرار الصعوبات التي يعرفها القطاع العقاري وتدهور ثقة المستهلكين وضعف الطلب الأجنبي. وفي الهند، من المتوقع أن يحافظ النمو على متانته عند 6,2% في 2024 وفي 2025 بعد 7,2% في 2023، مدعوماً بالخصوص بالاستثمارات العمومية.

12. وعلى الصعيد الوطني، اتسم انطلاق الموسم الفلاحي بظروف مناخية غير مواتية، مع تساقطات مطرية ضعيفة وموزعة بشكل غير متساوٍ مجالياً ومن حيث الزمان، مما أثر على المساحة المزروعة بالحبوب. ويرجح أن تكون هذه المساحة قد بلغت حوالي 2,5 مليون هكتار مقابل حوالي 3,7 مليون هكتار سنة من قبل. هكذا، وحسب توقعات بنك المغرب، سيواجه محصول الحبوب 25 مليون قنطار مقابل 55,1 مليون قنطار سنة من قبل. وفي هذا السياق، يرتقب أن تقلص القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 6,4% في 2024 قبل أن ترتفع بنسبة 12,8% في 2025، مع فرضية العودة إلى تحقيق إنتاج متوسط من الحبوب قدره 55 مليون قنطار. أما الأنشطة غير الفلاحية، فيتوقع أن تتحسن وتيرة نموها من 2,6% في 2023 إلى 3% في 2024 ثم إلى 3,5% في 2025، نتيجة بالخصوص للدينامية المنتظرة في الاستثمار ارتباطاً بمختلف الأوراش التي تم إطلاقها أو برمجةها. وإجمالاً، يرجح أن يكون النمو الاقتصادي قد قارب 3% في 2023 ويرتقب أن يظل محدوداً في 2,1% في 2024 قبل أن يتسارع إلى 4,3% في 2025.

13. وعلى صعيد الحسابات الخارجية، تراجع العجز التجاري بنسبة 7,3% في 2023، نتيجة لتدني الواردات بنسبة 2,9% وشبه استقرار الصادرات. وبموازاة ذلك، نمت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 4% إلى 115,2 مليار درهم وتزايدت مداخيل الأسفار بنسبة 11,7% إلى 104,6 مليار، مما خفض عجز الحساب الجاري إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3,5% سنة من قبل. ويتوقع أن يتفاهم هذا الأخير إلى 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2024 وإلى 2,8% في 2025، ارتباطاً بالخصوص بارتفاع الواردات الذي يرتقب أن يناهز 7,5% سنوياً. ويرجح أن تكون هذه الأخيرة مدفوعة بالأساس

بمشتريات المواد الغذائية وسلع التجهيز. أما الفاتورة الطاقية، فيرتقب أن تتراجع بنسبة 5% في 2024 قبل أن تزايد بنسبة 4,7% في 2025 إلى 121,4 مليار درهم. ويرتقب أن تنمو الصادرات بنسبة 4,1% في 2024 وبواقع 8,5% في 2025، مدعومة بالأساس باستمرار الأداء الجيد لقطاع السيارات، مع ارتفاعات بواقع 9,6% في 2024 ثم بنسبة 13,3% إلى 176,1 مليار درهم في 2025، وبانتعاش مبيعات الفوسفات ومشتقاته التي يتوقع أن تصل إلى 85 مليار درهم في 2025. وفيما يتعلق بعائدات الأسفار، يتوقع أن تواصل تحسنها بوتيرة تناهز 7,5% سنويا لتصل إلى 120,8 مليار درهم في 2025 بفضل الدينامية المرتقبة في النشاط السياحي. وعلى نفس المنوال، يرتقب أن تظل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في مستويات مرتفعة، أي 116,5 مليار درهم في 2024 و122,4 مليار في 2025. أما عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد انخفاض ملموس في 2023 إلى ما يعادل 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، يتوقع أن تناهز 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط خلال السنتين المقبلتين. وفي المجموع، وأخذا بالاعتبار على الخصوص التمويلات الخارجية المرتقبة للخرينة، يتوقع أن تستقر الأصول الاحتياطية الرسمية في 359,8 مليار درهم في نهاية 2024 قبل أن ترتفع إلى 373,5 مليار في 2025، أي ما يعادل 5 أشهر و5 أيام من واردات السلع والخدمات.

14. وبخصوص الأوضاع النقدية، من المتوقع أن تواصل حاجة البنوك إلى السيولة تزايدها، بالنظر إلى الارتفاع المرتقب في حجم النقد المتداول، لتنتقل بذلك من 111,4 مليار درهم في نهاية 2023 إلى 121,1 مليار بنهاية 2024 وإلى 143,2 مليار في متم سنة 2025. وفيما يتعلق بالائتمان البنكي الموجه للقطاع غير المالي، فبعد التباطؤ الملموس المسجل في 2023 والمرتبط بالخصوص بانخفاض أسعار المواد الطاقية والغذائية وتراجع القروض المقدمة في إطار خطوط الضمان التي تم إحداثها خلال أزمة الجائحة، من المتوقع أن يرتفع بنسبة 4,4% في 2024 وبواقع 4,7% في 2025. ومن جهته، يتوقع أن يسجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا بنسبة 1,3% في 2024 بعد نموه بنسبة 0,8% في 2023، حيث يرجح أن يخفف مستوى التضخم الداخلي الأدنى من نظيره في الدول الشريكة ولدى المنافسين التجاريين من تأثير التزايد المرتقب في سعر الصرف الفعلي الإسمي، قبل أن يعرف شبه استقرار في 2025.

15. وفي مجال المالية العمومية، انتهى تنفيذ الميزانية سنة 2023 بتراجع ملموس في العجز إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالرغم من الحاجيات الهامة، ارتباطا بالخصوص بتعميم التغطية الاجتماعية، ونمو كتلة الأجور وحفاظ الخزينة على مستوى عال من الاستثمار، يتوقع بنك المغرب أن يتراجع هذا العجز إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2025 بعد شبه استقرار في 2024، وذلك نتيجة بالخصوص لتحسن العائدات الضريبية، والتعبئة القوية للموارد المتأتية من آليات التمويل الخاصة وكذا تقلص تكاليف المقاصة.